(الفيزا) المضروبة..
أبطالها مكاتب تشغيل في العلن!!

بشارة استيعاب العمالة اليمنية في الأسواق الخليجية كانت ناتجة عن جهود رسمية كبيرة بذلت وثمرة من ثمار تطور العلاقات المتميزة بين بلادنا ودول مجلس التعاون الخليجي إلا أن هذه البشارة وجدتها بعض مكاتب التشغيل فرصة سانحة لاستغلال المواطنين تحت مسمى التنسيق للعمال مع أصحاب العمل في بعض دول الخليج.

وفي هذا التحقيق نستعرض حالات احتيال طالت بعض المواطنين من بعض ما يسمى بمكاتب التشغيل وكيف تتم عملية الرقابة على تلك المكاتب.

تحقيق / إياد الموسمي

وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل :

الوزارة تراقب لكن التدخلات تعيق الأداء المتكامل القوانين والاتفاقيات تمنع أخذ الأجور مقابل التشغيل

مواطنون

■ في أحد المكاتب في أمانة العاصمة بلغ عدد المتقدمين لطلبات عمل خارجية لديه ما يزيد عن ٢٥٠٠ شخص دفع كل مواطن منهم ما يقارب مائة ألف ريال وحصلوا معها على سندات من وراء ذلك المكتب بالإضافة إلى خمسمائة ريال رسوم تسجيل خاصة بأجور التنسيق والتواصل مع الجهات الخاصة لإصدار الفيزا ومثل هذا المكتب يوجد العشرات.

مكاتب التوظيف في الخارج هي مكاتب خاصة تقدم خدمات وسيطة بين أصحاب الأعمال والعمال المفترض أنها مرخصة من قطاع العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومعتمدة من سفارات البلدان التي تستقبل عمالة يمنية لكن سلبيات هذه المكاتب تزداد بازدياد هذه المكاتب ويقول محمد ناصر أنها تمارس الاستغلال النفسي وحاجات الناس العاطلين وبشكل معلن ومكشوف وتقوم بالابتزاز وقلما تفي بعضها بالتزاماتها في إنجاز معاملات المتقدمين.

ويوضح محمد أن التقصير من الجهات الإشرافية المسؤولة عن إعطاء الترخيص لهذه المكاتب لأنها الجهات الإشرافية وبالتالي لا تفي بمسؤولياتها تجاه المواطنين وإبلاغهم وتحذيرهم عن المكاتب التي تقوم بالنصب والاحتيال على المواطن تحت مسمى الفيزا للعمل في بلدان الجوار.

ويتهم محمد ناصر الجهات المختصة أيضا بالتقصير لأنها تمنح ترخيصا لفتح مكاتب للتشغيل مع علمها المسبق بأنها لا تستوفي الشروط والبعض منها يعمل دون ترخيص وتمارس النصب والاحتيال على المواطنين ولم نسمع عن لجان تفتيش على هذه المكاتب والنظر في شكاوى المواطنين.

شكاوى

■ شكوى المواطن رفيق الجنيد إلى وزارة الشئون الاجتماعية هي من قادتنا لهذا التحقيق حيث تضمنت الشكوى قيام أحد المكاتب باستلام مبلغ مائة ألف ريال منه مقابل إعطائه فيزا للعمل في دولة قطر ويطالب في الشكوى الجهات المسؤولة ممثلة بقطاع العمل بإلزام صاحب المكتب بإعادة المبلغ وانصافه باعتبار المكتب يحمل ترخيص مزاولة العمل من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ويطالب كذلك حماية المواطنين من هذه السلوكيات السلبية التي تضر بالمواطن وتسيء لسمعة البلد.

كما يوضح عدنان سلام أحد طالبي العمل في المكتب ذاته أن المكتب يتسلم مبالغ إضافية تحت مسمى تنسيق وكان من قاده إلى المكتب صديق له أخبره بأن هناك مكاتب تشغيل تقوم بقطع فيزا للعمل في دول الخليج وبعد وصوله الى المكتب ودفع الرسوم ومنذ خمسة أشهر والحال لم يتغير ما يزال يمني نفسه بآمال الفيزا المنتظرة.. كذلك حال محمد العديني يعمل حدادا يقول : ما أن سمعنا البشارة في قيام المكاتب بالتنسيق للعمل حتى بحثنا عن المكاتب وتقدمنا بملفاتنا وسجلنا أسماءنا وننتظر اتصالنا المكاتب رغم تأكدنا ومعرفتنا بأن هذه المكاتب لم يسبق لها أن قامت بخدمة أي عامل وحصل عن طريقها ارسال عمال ويقول : أن سبب اقتناعه بدفع الرسوم ما لمسه عند زيارته للمكتب للمرة الأولى من موظفي المكتب الذين يؤكدون للمتقدمين أن موضوع العمل في الخليج بالنسبة لهم أمر حتمي ومؤكد.

مكاتب

■ من ناحيته يرى عبدالفتاح البروي صاحب مكتب توظيف أن مكاتب التوظيف تعمل وفق تراخيص من مكاتب العمل لمزاولة أعمالها ولديها ضمانات بنكية تؤكد استمراريتها بالعمل وضمان كافي للعملاء من أي ابتزاز ويحق للجهات المختصة قانونا في حال ذلك التصرف بالشكل القانوني.

وعن آلية المكتب في تسفير العمالة إلى قطر يوضح أن مكتبه ليس لديه أي اتفاقات مع الجهات الرسمية في الدولة المذكورة وإنما عن طريق التواصل الالكتروني مع أصحاب الأعمال هناك في دولة قطر.

وحول أعداد العاملين اللذين قام المكتب بالتنسيق لهم وتم حصولهم على أعمال يوضح البروي لم يسبق لمكتبه أن قام بترحيل عامل واحد ولكن هناك بحثا مستمرا من المكتب للحصول على (الفيزا) أو موافقة من أرباب العمل في بعض الشركات ومع كل ذلك فإن المكتب حسب البروي مازال فاتحا لباب التسجيل للعمال !!.

وردا على تساؤلنا عن قيام المكتب بعملية الابتزاز للمواطنين ورفض وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تجديد الترخيص يوضح عبدالفتاح البروي أن معاملاته في موضوع تجديد الترخيص رسمية وقانونية وقد حصل على أوامر من المسؤولين في الوزارة بسرعة تجديد التصريح إلا أن هناك مراوغة من بعض المسؤولين الفنيين المختصين بإصدار التراخيص بهدف سحب الترخيص وتمكين بعض المكاتب الأخرى من العمل بدلا عن مكتبه وفيما يتعلق باستلام مبالغ مالية كبيرة من المسجلين دون ترحيلهم يوضح أن ذلك كان بموافقة المواطنين القادمين إلى مكتبه ولا يحق للوزارة التدخل في الوقت الذي يعتبره المسؤولون في قطاع العمل مخالفة للقوانين واللوائح بحيث لا يجوز لمكاتب التشغيل استلام أي مبلغ قبل دخول العامل العمل واستلام راتبه.

لوائح ومخالفات

■ محمد أنس الأرياني وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل المساعد لقطاع العمل يوضح أن اللوائح والقوانين النافذة تشترط على مكاتب العمل تحديد الأجر بعد حصول العامل على الخدمة وكذلك لا يتجاوز أجر المكتب ١٠٪ من مرتب العامل وهذه المخالفات للوائح والقوانين جعلتنا نرصد المخالفات التي ترتكبها بعض المكاتب ونقوم بسحب التراخيص حفاظا على المواطنين من الابتزاز والنصب.

ويقول الارياني: أيضا يتم أخذ ضمان بنكي من مكاتب التشغيل ويتم تفويض الوزارة بالتصرف فيه حال وصول شكاوى من المواطنين.

ويضيف : إنهم يتلقون شكاوى كثيرة من المواطنين تتعلق بقيام المكاتب باستلام مبالغ مالية وخداعهم والكذب عليهم في مسألة العمل حيث يسافر البعض ويتعرض لخسارة فادحة ويعود إلى الوطن في أسرع وقت وتكون فيزا وهمية أو مضروبة.

وأكد الارياني أنه تم إشهار ثلاثين مكتبا وبعضها غير فاعل ونشط وهناك مكاتب تجاوزت صلاحيتها حسب القرار الوزاري رقم (١٠) الذي ينظم أعمالها مع أن القانون والاتفاقات الدولية رقم (٤٨) لا تجيز السماح بانشاء مكاتب التشغيل بأجر ولكن في بلادنا الظروف استثنائية يشترط أن يكون ذلك بإشراف الوزارة والقرار الوزاري المذكور سابقا حدد الأجر (١٠٪) من إجمالي الراتب العام كاملا ويضيف : نحن لا نتواطأ مع هذه المكاتب ولم تغيب الوزارة عن الرقابة على الرغم من التدخلات أحيانا التي تعيق من الأداء الكامل.

عقوبات

■ أما عن العقوبات في حالة المخالفة يوضح الارياني أنها تبدأ باستدعاء صاحب المكتب والتحقيق معه ثم سحب الترخيص في حال ثبوت المخالفات ويضيف: نبذل كل جهودنا للحد من مثل هذه المخالفات رغم الضغوطات التي تفرض علينا وإلى الآن لم يتم سحب أي من التراخيص لأن المكاتب في حال وقعت المخالفة تتهرب من محاولة تجديد الترخيص ونحن نقوم بتطبيق القانون ونحيلها إلى الجهات المختصة ويشير إلى أن الوزارة عند استقبال شكاوى المواطنين تتم وفق آلية تمكنا من معرفة صحة الشكوى بالوثائق المستندات وغيرها.

وفي ذات السياق يقول الارياني إن مسألة العمالة اليمنية وإعلان استيعابها في الأسواق الخليجية أخذت حيزا من اهتمام الجميع مما جعل بعض المكاتب تستبق الأحداث وتستغل حاجة المواطن وتمارس أعمالا دون تراخيص وتقوم بأخذ مبالغ كما ذكرنا.

ويقترح وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أن يكون انتقال العمالة اليمنية إلى الأسواق الخليجية وفق نظام عام يتمثل في الاتفاقيات الثنائية والبروتوكولات لحماية حقوق العمال اليمنيين وتنظيم تنقلاتهم لحمايتهم من الاستغلال السيء.

اعترافات

■ اعترافات بعض أصحاب المكاتب دليل قاطع على سوء النية المبطنة تجاه المواطن وبعضهم يعترف بأن مكتبه لم يسبق له أن نجح في تسفير أي عامل إلى دولة خليجية ومع ذلك ما يزال يقوم بتسجيل العاملين حسب رغبتهم وبعض المكاتب تقول أنها قامت بتسفيرهم وعاد العاملون إلى أرض الوطن دون عمل بسبب أصحاب الأعمال في الدول التي ذهبوا إليها ويتهم مكتب تاتش تاورز طالبي العمالة في بعض دول الخليج بالخداع والاحتيال حيث صار كثير منهم يتاجرون بالفيزا حيث وصلت قيمتها من ٨٠٠٠- ١٠٠٠٠ ريال سعودي وعند وصول العامل يفاجأ بأنها مضروبة أو يرفض صاحب العمل تشغيله وبعدها يحاول العامل البحث عن تجديد الإقامة ولا يجد من يجددها له ويقضي فترة بسيطة ويتم ترحيله وهنا الاشكالية ولا تكون على صاحب المكتب لأنه يعتبر وسيطا فقط بين صاحب العمل والعامل مقابل أجور أتعاب الخدمة فقط.

وفي هذا الصدد يعترض ياسين محمود -عامل على هذه الآلية ويتساءل ؟ لماذا يطالب صاحب المكتب بدفع قيمة (الفيزا) مسبقا والعامل ما يزال في بلده ويرى أن الآلية المناسبة الصحيحة أن يتم خصم قيمتها أو رسوم الفيزا من راتب العامل بنظام الأقساط الشهرية ويجب أن لا يتعدى مبلغ أجر التشغيل أو قيمة الفيزا ما يساوي ١٠٪ من إجمالي الراتب لمدة عام فقط ،أما المبالغ التي يتقاضاها أصحاب الأعمال أو تجار الفيزا والمكتب تعتبر مبالغ خيالية وكبيرة ولا تخدم مصلحة العامل وتشكل عليه عبئا كبيرا إضافة إلى رسوم تجديد الإقامة وغيرها من المتطلبات.

متضررون:

دفعنا مبالغ كبيرة لبعض المكاتب.. وعدنا بخفي حنين
حلمنا بفرصة عمل خارج البلد..فكانت النتيجة فيزا مضروبة

مختصون:

الحل في انتقال العمال إلى الأسواق الخليجية عبر أتفاقيات وبروتوكولات رسمية